ضوابط قراءة النص الديني[1]

الباحث: محمد جواد كاظم

ماجستير في علوم الحديث والرجال

أ. م. د. علي عبد الحسين المظفر

جامعة الكوفة \ كلية الفقه

مقدمة

تأتي السنة المطهرة [٢] في المرتبة الثانية بعد الكتاب الكريم من ناحية المكانة ، ذلك انها المصدر الثاني للتشريع باتفاق الأمة ، وجاءت مفسرة لما في الكتاب الكريم وشارحة لمجملاته ، فحملت في طياتها جملة من العلوم والمعارف ، لتواكب مسيرة الإنسان وتطوره في جميع الأصعدة، سواء في الأصول أم الفروع أم الأخلاق أم في غيرها من مجالات الحياة.

ولما كانت السنة المطهرة بهذه المثابة كان من المحال ان تتناولها العقول المقيَّدة بنسق معين، أو تحصرها بمعيار مقنَّن، وهذا يضعنا أمام مهمة جسيمة وهي كيفية تناول هذا التراث العظيم، الذي نحن بأمس الحاجة اليه ، ولا غنى لنا عنه ، وهذا الأمر يفرض علينا ان ننقِّب عن محاور ننتزع منها ضوابط علّنا نجد ما يقينا من الخروج عن جادة الصواب ، إما بالوقوع بالتفسير الخاطيء، أو بالتأويل المستند إلى رؤية معينة، أو إنتقائية خاصة للحديث.

وهذا لا يتأتى إلا إذا رصدنا في أقوال أهل البيت (Γ) ما يسعفنا من ضوابط للخوض في غمار هذا التراث، وهذا ما سوف نحاوله في هذا البحث ، لذا فقد قسَّمنا هذه الضوابط إلى ثلاثة محاور:

الأول: محاور داخلية في قراءة النص الديني.

الثاني: محارو تتعلق بقاريء النص الديني.

الثالث: محاور خارجية في قراءة النص الديني.

المطلب الأول : محاور داخلية في قراءة النص الديني

يُقصد بالمحاور الداخلية، هي تلك الأمور التي ترشدنا إلى معرفة ان هذا النص الديني هو نص المعصوم (Δ) من كلامه نفسه من دون لحاظ أمر خارجي يُستعان به في معرفة ذلك، وهذه المحاور هي:

الأول: النص الديني حقيقة إلهية.

الثاني: النص الديني واحد وإن تعددت منابعه وبعضه يترجم بعضا.

الثالث: سعة أفق النص الديني، وعدم اقتصاره على معنى واحد.

الرابع: إطلاق النص الديني.

الخامس: بلاغة النص الديني، وتنزهه عن اللحن.

الأول: النص الديني حقيقة إلهية.

تأتي قدسية النص الديني كونه نابعاً من مصدر الوحي والرسالة ولسان الله تعالى الناطق وهم النبي (3) وأهل البيت (Γ)، وهذا يضعنا أمام نص إلهي النسبة يجلُّ عن الخطأ والنقصان ، معصوم بعصمتهم (Γ) - وفقاً لاعتقاد الإمامية -، إذ حديثهم (Γ) « دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق »[٣]، وقد خاطب الأئمة (Γ) الناس على قدر أوعيتهم [٤]، فجاء كلامهم على مراتب ودرجات.

إلا انه رغم اختلاف مراتبه كان مطابقاً لما هو الحق الذي هم معه وهو معهم، لذا فحديثهم يحمل بصمة نورية وإشارات باطنة وظاهرة ، تحمل في طياتها علو ماً بألسنة مختلفة ، يأخذ كل زمان منها بحسبه ، لان شأن المعاني العظيمة المطلقة ان تستوعب كل المعاني المقيدة استيعاب الأصل للفرع والسماوي للأرضي، وقد صرّح أهل البيت (Γ) بذلك في مناسبات عدة، منها ما روي عنهم (Γ) بسند متصل:

١- عن بريد العجلي عن أبي جعفر (Δ) في قول الله تعالى :{إنما أنت منذر ولكل قوم هاد}[الرعد: ٧] قال:« رسول الله (3) المنذر وفي كل زمان منّا هادياً يهديهم إلى ما جاء به نبي الله، ثم الهداة من بعد علي ثم الأوصياء واحداً بعد واحد»[٥].

٢- عن أبي بصير عن أبي جعفر (Δ) قال:« سئل علي (Δ) عن علم النبي (3) فقال: علم النبي علم جميع النبيين وعلم ما كان وعلم ما هو كائن إلى قيام الساعة ، ثم قال: والذي نفسي بيده إني لأعلم علم النبي (3) وعلم ما كان وما هو كائن فيما بيني وبين قيام الساعة».[٦]

٣- عن ضريس قال: سمعت أبا جعفر (Δ) يقول وأناس من أصحابه حوله:« إني أعجب من قوم يتولوننا ويجعلوننا أئمة ويصفون بأن طاعتنا عليهم مفترضة كطاعة الله ثم يكسرون حجتهم ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم فينقضون حقنا ويعيبون ذلك علينا من أعطاه الله برهان حق معرفتنا والتسليم لأمرنا أترون ان الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده ثم يخفى عنهم أخبار السماوات والأرض ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرِد عليهم مما فيه قوام دينهم؟...».[٧]

٤- عن يونس بن عبد الرحمن أن الإمام الرضا (Δ) قال له- في حديث طويل-:« ... فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن فإنا إن تحدَّثنا حدّثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن الله وعن رسوله نحدِّث، ولا نقول: قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا، إن كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصداق لكلام آخرنا، وإذا أتاكم من يحدِّثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه وقولوا: أنت أعلم وما جئت به، فإن مع كل قول منّا حقيقة وعليه نور، فما لا حقيقة معه ولا نو ر عليه فذلك قول الشيطان ».(٨)

وهذه الأحاديث توضّح لنا ضابطة مهمة وهي ان حديثهم (Γ) حديث الله سبحانه، ينبع عن حقيقة إلهية ، وغير خاضع للإجتهاد أو الرأي ، وهذه الأحاديث ترشدنا إلى كيفية معرفة أحاديثهم وتمييز القشر من اللباب، ومعرفة الخطأ من الصواب، إذ ان عليها مسحة نور وصواب لا تجهل، وحقيقة لا تغفل لذوي القلوب النيرة ، ومراتب من المعنى لا ينالها إلا المؤمن الذي ساعده التوفيق، وصفا ذهنه وصحَّ تمييزه، وشرح الله صدره لقبولها، لذا قال أمير المؤمنين علي (Δ) في وصف المؤمن :« المؤمن الممتحن هو الذي لا يرِد من أمرنا إل يه بشيء إلا شرح صدره لقبوله ولم يشك ولم يرتب »[٩].

وقد أَتَى على ذِكرِ هذا الموضوع بعض العلماء ، فمثلا يقول اللوساني (ت/١٤٠٠ه) بهذا الصدد:« إن الحق يُهتدى إليه سريعاً بغير كلفة ... وبالجملة، فساطع بيان ذاك الولي المطلق (Δ) يجنح القلب إلى الحق، ويهديه للهدى ويكشف الظلم الغاشية عنه إذا كان قلباً واعياً منزَّهاً عن العصبية العمياء، ولم يك أعمى وأصم بحمية الجاهلية الظلماء { فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} [سورة الحج: ٤٦] ».[١٠]

الثاني: النص الديني واحد وإن تعددت منابعه وبعضه يترجم بعضا.

ويُقصد بالاتحاد في النص الديني ان أقوال المعصومين (Γ) وان تعددت ظاهراً إلا انها لسان واحد يُفرغ عن مشكاة واحدة، إذ المعصوم (Δ) لا يتحدث بمحض اجتهاده ووفق رأيه، بل إن حديثه عن الله – كما تقدم -، ويتبيِّن وجه الإتحاد، مما ورد عنهم (Γ) من أن حديثهم واحد وحقيقتهم واحدة وعلمهم واحد، من ذلك:

١- ما ورد عن رسول الله (3):« أولنا كآخرنا وآخرنا كأولنا ».[١١]

٢- وعن أمير المؤمنين علي (Δ) قوله:« لأنا كلنا واحد أولنا محمد، وآخرنا محمد، وأوسطنا محمد وكلنا محمد، فلا تُفرِّقوا بيننا »[١٢].

٣- وعن الإمام زين العابدين (Δ) قوله:« أنا محمد ومحمد أنا »، وقوله (Δ):« كلنا واحد من نور واحد، وروحنا من أمر الله، أولنا محمد، وأوسطنا محمد، وآخرنا محمد، وكلنا محمد ».[١٣]

٤- عن أبي عبد الله (Δ) أنه قال:« حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين (Δ)، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (3)، وحديث رسول الله قول الله عز وجل».[١٤]

٥- وقوله (Δ):« علمنا واحد وفضلنا واحد ونحن شيء واحد ».[١٥]

ولأنهم (Γ) مصدر التشريع وامتداد للنبي (3) – بحسب ما تذهب إليه الإمامية - فقد أمر الله تعالى بالتمسك بهم ، وجعلهم عِدل القرآن، فلا يختلفون قطعاً بينهم كما لا يختلف القرآن ، أو كما لا يختلف النبي (3) الذي لا ينطق عن الهوى، ولهذا فان:« المُراجع يلاحظ بوضوح تطابق أحاديث المعصومين (Γ) بعضها مع بعض وانسجامها واتحادها من جهة المعنى رغم صدورها في أزمنة مختلفة، بل في كثير من الموارد تكون ألفاظها متحدة تماماً كأنها صدرت عن شخص واحد في زمان واحد، وهو من أعلى مظاهر الإعجاز، وحقانية حركتهم، وإلهية دعوتهم»[١٦].

وخير دليل على ان كلامهم (Γ) كالقرآن يُفسِّر بعضه بعضاً، ما يسلكه علماء أصول الفقه مثلاً في حَلّ التعارض البدوي بين الأخبار فيعتمدون على الأخبار الواردة عن الإمام الصادق (Δ) كقرائن منفصلة تُخصِّص الأخبار التي تفيد العموم الواردة عن الإمام الباقر (Δ)، وكذا التقييد، وسلوكهم هذا يكشف عن أنهم يعدّون كلام المعصومين (Γ) كلاماً واحداً، ولولا ذلك لما جاز التخصيص ولا التقييد.[١٧]

ويتضح هنا ان أهل البيت (Γ) يضعون لنا معياراً حقيقياً يعيننا على قراءة النص الديني كنص متكامل، بعيداً عن النظرة التي تقوم بالإقتصار على أحاديث خاصة تتعلق بإمام معين في موضوع ما من دون الأخذ بمجموع الأحاديث الأخرى التي تتعلق بالموضوع ذاته في أقوال الأئمة (Γ) الآخرين.

الثالث: سعة أفق النص الديني، وعدم اقتصاره على معنى واحد.

تبين مما سبق ان أحاديث المعصومين (Γ) تنبع من حقيقة غيبية لا تُدرك ، ولها عمق يتنزَّل بحسب القوابل والإستعدادات، فكل زمان يفهم منها غير الذي يفهمه أهل الزمان السابق أو اللاحق، وما ذلك إلا لسعة دائرة حديثهم (Γ) وإطلاقه.

لذا فإن أحاديثهم (Γ) كالقران من جهة احتماله لوجوه ومعانٍ كثيرة ، ولا يمكن حصرها في معنى واحد أو وجه مخصوص ، بل إن كل وجه يحتمل وجوهاً لا حصر لها ، ويتبيِّن ذلك بمطالعة عدد من الروايات التي وردت عنهم (Γ) بهذا الصدد، منها:

١- عن يونس بن رباط قال : دخلت أنا وكامل التمّار على أبي عبد الله (Δ) فقال له كامل :« جُعلت فداك حديث رواه فلان؟ فقال : أذكره، فقال: حدثني أن النبي (3) حدَّث علياً (Δ) بألف باب يوم توفي رسول الله (3)، كل باب يفتح ألف باب، فذلك ألف ألف باب، فقال: لقد كان ذلك، قلت: جعلت فداك فظهر ذلك لشيعتكم ومواليكم؟ فقال: يا كامل باب أو بابان فقلت له: جُعلت فداك فما يُروى من فضلكم من ألف ألف باب إلا باب أو بابان؟ قال : وما عسيتم أن تروا من فضلنا، ما ترون من فضلنا إلا ألفاً غير معطوفة ».[١٨]

٢- وعنه (Δ):« لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج »[١٩].

٣- وعنه (Δ):« أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلماتنا، إن الكلمة لتنصرف على وجوه، فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكذِّب »[٢٠].

٤- وعنه (Δ):« فلا يضيقنّ صدرك من الذي أمرك به أبي وأمرتك به، وأتاك أبو بصير بخلاف الَّذي أمرناك به، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه إلَّا بأمرٍ وسعنا ووسعكم الأخذ به، ولكلّ ذلك عندنا تصاريف ومعان توافق الحقّ، ولو أذن لنا لعلمتم أنّ الحقّ في الذي أمرناكم ».[٢١]

ومن الواضح أنه ليس المقصود من هذه الروايات حصر وجوه كلامهم (Γ) بعدد معين، وإنما ذكروا ذلك لإيصال المعنى وتقريبه للسامع في ان أحاديثهم (Γ)لا يُحاط بها، لأن علم أهل البيت (Γ) بحر لا يُحاط به ولا يُعرف كنهه ، وقد بيَّنوا (Γ) أن أي وجه يقفون عليه من وجوه الحق من باب الإيمان والتسليم وسعهم[٢٢]، بمعنى انه حجة وصواب يدين به الله العباد.

وهذه الضابطة التي دلَّنا عليها أهل البيت (Γ) تقودنا إلى التروّي وعدم المبادرة إلى الحكم على الحديث بمجرد انكشاف وجه من وجوهه ، إذ ان كلامهم (Γ) يحتمل وجوهاً عديدة، ومن

السعة والإطلاق ما لا يمكن حصرها في معنى واحد ، وهذا ما يحتِّم علينا أن نبحث في الوجوه الأخرى التي يحتملها الحديث، خشية الوقوع في الإنكار أو الإنتقاء أو الجزع، مثل ما حدث مع موسى بن أشيم في مجلس أبي عبد الله (Δ)، إذ قال:« دخلت على أبي عبد الله (Δ)، فسألته عن مسألة فأجابني، فبينا أنا جالس إذ جاءه رجل، فسأله عنها بعينها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاءه آخر فسأله عنها بعينها، فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، ففزعت من ذلك وعَظُم عليَّ، فلما خرج القوم نظر إليَّ ، فقال: يا بن أشيم كأنك جزعت ، قلت: جعلني الله فداك، إنما جزعت من ثلاثة أقاويل في مسألة واحدة، فقال : يا ابن أشيم، إن الله فوَّض إلى سليمان بن داود أمر ملكه، فقال تعالى: { هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ }، وفوَّض إلى محمد (3) أمر دينه، فقال:{ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا }، وإن الله تبارك وتعالى فوَّض إلى الأئمة منّا وإلينا ما فوَّض إلى محمد (3)، فلا تجزع »[٢٣].

نعم، معرفة معاريض كلامهم ، والوقوف على المخرج السليم لتلك الوجوه ، إنما يحصل بالإيمان والتسليم الذي لا يُشك ولا يُرتاب معه في أحاديثهم (Γ)، قال تعالى:{ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمْ اللَّهُ }[٢٤].

الرابع: إطلاق النص الديني.

ويُقصد به ان النص الديني يتصف بطابع الشمول وعدم انسياقه لنظرة الزمان والمكان ، فكما ان الخطاب القرآني جاء خطاباً موجهاً للبشرية كافة على اختلافهم، فخاطبهم بقوله تعالى:{

يَابَنِي آدَمَ }[٢٥]، و{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ }[٢٦]؛ فكذلك روايات أهل البيت (Γ)، حملت الرسالة نفسها، قال تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً }[٢٧]، وقال عزَّ وجل:{ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ }[٢٨] على الإطلاق دون تقيد بزمان أو مكان.

فهو نص لا تعترضه ظواهر كونية، ولا متغيرات بشرية، ولا تطوّر حضاري للبشرية ، بل ولا عوالم الملائكة، والكل يستقي منه، وينهل من معينه الثر ، ويتجلى ذلك بمطالعة أحاديثهم (Γ)، إذ يمكن ان نرصد البعد الإطلاقي فيها، وفي أبواب كثيرة سواء في الأصول أم الفروع أم في الأخلاق، فأحاديث التوحيد والإقرار بوحدانية الله سبحانه وربوبيته مثلاً تنادي به كل الشرائع والأديان السماوية - فضلاً عن العمق التوحيدي للقرآن الكريم الذي انفردوا بتبيانه بالشكل الذي لا تشوبه شِرْكة بحال- ، والمسائل الفرعية كالحلال والحرام ممتدة أحكامها الى يوم القيامة ، والأخلاق أيضاً تُعدُّ منهجاً لكل مِلّة أو نِحلة، وهكذا في مختلف جوانب الحياة.

ويتضح إطلاق النص الديني وطابعه الشمولي من خلال مطالعة بعض أحاديث المعصومين (Γ) في موارد متفرقة ، وانها لم تختص بفئ ة خاصة دون أخرى ، ومن هذه الأحاديث ما رُوي:

١- عن رسول الله (3):« مَنْ عَرف نفسه عَرف ربَّه ».[٢٩]

٢- عن امير المؤمنين علي (Δ):« الناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخَلق».[٣٠]

٣- وعنه (Δ):« الأرواح جنود مجنَّدة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف ».[٣١]

٤- عن الإمام الصادق (Δ):« إن الصورة الإنسانية أكبر حجة لله على خلقه، وهي الكتاب الذي كتبه بيده، وهي الهيكل الذي بناه بحكمته، وهي مجموع صور العالمين، وهي المختصر من العلوم في اللوح المحفوظ، وهي الشاهد على كل غائب، وهي الحجة على كل جاحد، وهي الطريق المستقيم إلى كل خير، وهي الصراط الممدود بين الجنة والنار ».[٣٢]

٤- عن الامام الرضا (Δ):« قد علم أولو الألباب أنّ ما هنالك لا يُعلم إلَّا بما ههنا ».[٣٣]

ويتبين هنا ان الأحاديث المتقدمة لم يختص موضوعها بنمط خاص من بني البشر ، فمثلاً معرفة النفس أمر خصيص بكل إنسان، ولا يتعلق بصنف دون أخر ، اللهم إلا من جهة صفاء النفس أو كدورتها شدة وضعفاً ، وتصنيف الناس على قسمين إما أخ في الدين أو التشابه في الخَلق، فإن وحدة سياقها تعطي ان هذا الحصر مع الأخوة في الدين يعني النظرة إلى الإنسانية جمعاء بارتباطها بالله تعالى من جه ة المخلوقية، والرابط الإنساني أمر ينطبق حكمه على جميع بني البشر بلا تفاوت ، وتعريف الإمام الصادق (Δ) للصورة الإنسانية تعريف لبني البشر بأنفسهم كافة، وهكذا باقي الروايات الشريفة الواردة بهذا الصدد.

وهنا تتبين مقولة جملة من العلماء ان : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أو خصوص المورد لا يخصص الوارد [٣٤]، أي ان أحاديثهم (Γ) لا تنحصر في المورد الذي سِيقت له، حتى تُختزل الأحاديث ويقال بانها لا تشمل إلا موردها ، بل لها من السعة والشمول بحيث تنكشف منها في كل يوم وجوه جديدة وأنفاس تمتد بامتداد الحياة.

ويتضح أيضاً إطلاق أحاديث المعصومين (Γ) وشموليتها من خلال اهتمام عدد كبير من العلماء والباحثين من جميع أنحاء العالم وفي مختلف التخصصات بها ، إذ وجدوا بها معالجات كثيرة وحلولاً ناجعة لجملة من المشاكل التي كانت تعتريهم في مختلف مجالات حياتهم.[٣٥]

ومن هنا تتضح لنا ضابطة مهمة وهي ان أحاديث أهل البيت (Γ) في جوهرها لا تختص بمذهب دون آخر أو معتقد معين ، أو عالَم دون آخر ، إذ هو خطاب موجه إلى الجميع لترشدهم إلى الطريق القويم، وتخرجهم من الظلمات إلى النور، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن هذه الضابطة تحثُّ على نبذ التعصب والمماراة ، وفي الوقت نفسه تحملنا على ترسيخ ثقافة الإنفتاح على الآخر ، والتعايش السلمي بين بني البشر ، وتفسح المجال للغير للإطلاع على تراثنا الروائي ، إذ لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى ، قال تعالى:{مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ}[٣٦].

الخامس: بلاغة النص الديني، وتنزهه عن اللحن[٣٧].

إن من أهم المعايير التي تكشف عن رصانة النص ومتانته هو بلاغته وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية، ونجد أن هذه السمة بارزة في أحاديث المعصومين (Γ)، باعتبار ان لغتهم هي لغة القرآن الكريم.

ولأجل هذا احتلت أحاديث المعصومين (Γ) مساحة واسعة في دائرة الاحتجاج اللغوي والنحوي، ويظهر ذلك عند تصفح معاجم اللغة والقواميس وكتب النحاة وكتب الأدب ، فهي زاخرة بالشواهد من أحاديثهم (Γ) [٣٨].

وقد وردت أخبار كثيرة أشارت إلى تنزه أحاديثهم (Γ) من اللحن في اللغة أو الخطأ في النحو، منها:

١- ما رواه الصدوق (ت/٣٨١ه) أن جماعة سألوا رسول الله (3) عن جملة من الأمور فقالوا:« يا رسول الله ما أفصحك؟ ! وما رأينا الذي هو أفصح منك، فقال : وما يمنعني من ذلك، وبلساني نزل القرآن بلسان عربي مبين ».[٣٩]

٢- وما رواه إبن أبي جمهور الإحسايي (ت/٨٨١ه) قال النبي (3):« أنا أفصح العرب والعجم »، وقوله (3):« أوتيت جوامع الكلم وأُختُصِر لي الكلام اختصاراً »[٤٠]، حتى أن البلاغيين ذكروا في كتبهم الشاهد على الذم الذي يراد به المدح في قوله (3):« أنا أفصح الناس بيد أني من قريش ».[٤١]

٣- وعن أمير المؤمنين علي (Δ):« إنّا لأمراء الكلام ، وفينا تنشَّبت عروقه ، وعلينا تهدَّلت غصونه» [٤٢]، وقوله (Δ):« نحن أفصح وأنصح وأصبح ».[٤٣]

٤- وقول أبي عبد الله الصادق (Δ):« أعربوا حديثنا فإنّا قوم فصحاء ».[٤٤]

وقد نصَّ في هذا المضمار جملة من العلماء على بلاغتهم (Γ) وروعة فصاحتهم، وتنزه كلامهم عن الخطأ والنقص الذي يعتور الفصحاء أحياناً[٤٥]

وتحدِّد الأحاديث المتقدمة ضابطة مهمة وطريقاً في كيفية التعامل مع أحاديثهم، وذلك بان كل حديث وُجِد فيه ركاكة في ألفاظه أو هزالة في معانيه أو أخطاء نحوية أو لحناً لغوياً فانه ليس من أحاديثهم بشيء، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فانه إذا ثبت صدور حديث ما عنهم فانه يجب ان يُسلط الضوء فيه على ما يخالف الظاهر اللغوي مثل ما ورد في حديث الإمام الصادق (Δ):« أمّا من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، **مخالفاً على هواه** ... »[٤٦]، إذ السياق اللغوي يعطي ان ا لمخالفة للهوى وليس عليها.

المطلب الثاني

محاور تتعلق بالباحث القاريء للنص الديني

يجد الباحث في العلوم الإسلامية – بمختلف مجالاتها – نفسه بإزاء أحاديث مأثور عن أهل البيت (Γ) من السعة والشمول بحيث غطت مختلف أبعاد الوجود الإنساني، وكذلك يجد انها ذات منزلة إلهية رفيعة ومكانة عالية، هذا الأمران وغيرهما يفرضان على الباحث المنصف أن يضع نصب عينيه مجموعة من الضوابط حتى يصح له تلمّس أبعاد النص الديني، وسبر أغواره بالشكل السليم، وبالوقت نفسه تمنعه تلك الضوابط - حين مراعاتها – من الوقوع في الزيغ عن الحق أو الإنكار ا لمفضي إلى الجحود أو الضلال المؤدي إلى الكفر ، ويمكن ان نستفيد بعض الضوابط في هذا المجال من المحاور الآتية:

الأول: الإيمان والتقوى.

الثاني: الوسطية والاعتدال في قراءة النص.

الثالث: تقديس كل التراث الحديثي على مستوى الرواية لا العمل.

الرابع: التخصّص في قراءة النص الديني

الأول: الإيمان والتقوى.

لم تنفك النصوص الدينية عن جعل الإيمان والتقوى معياراً مهماً في تناول النص الديني، ومرتكزاً لا يستغنى عنه ، لانه المحك الحقيقي في التسليم لها وقبولها ، فضلاً عن درايتها ووعايتها، فمثلاً في قوله تعالى :{ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٤٧]، يتضح ان محك الهداية والرشاد إنما يختص بالذين اتقوا وآمنوا بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفي روايات المعصومين (Γ) روايات كثيرة تشير أيضاً إلى هذا المعيار، منها:

١- سال سلمان الفارسي أمير المؤمنين علي (Δ) :« قلت: يا أمير المؤمنين مَنْ المؤمن وما نهايته وما حدّه حتى أعرفه؟ قال (Δ): يا با عبد الله قلت : لبيك يا أخا رسول الله ، قال: المؤمن الممتحن هو الذي لا يرِد من أمرنا إليه بشيء إلا شرح صدره لقبوله، ولم يشك ولم يرتب ».[٤٨]

٢- وعن الإمام الصادق (Δ):« لا نَعدُّ الفقيه منهم فقيهاً حتى يكون محدَّثاً ، فقيل له: أو يكون المؤمن محدَّثاً؟ قال: يكون مفهَّماً، والمفهَّم المحدَّث ».[٤٩]

٣- وعنه (Δ):« أمّا من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم... ».[٥٠]

ومن المعلوم أيضاً أن الورع والتقوى والابتعاد عن المحارم تجعل النفس مرآة صافية تنعكس فيها الحقائق، وأرضاً خصبة تؤتي بثمارها، إذ ان النفس كالمراة تتزيى بزي ما تقابله ، فإذا خلت من الكدورة انطبعت فيها الأشياء على ما هي عليه، ومن ثم تكون هذه النفس أقرب إلى تلقي المعاني وأكثر فهماً وأشد انقياداً وتسليماً لأقوال أهل البيت (Γ)، وقد وردت في هذا الصدد روايات كثيرة أشارت إلى هذا المعنى.[٥١]

وتتضح لنا ضابطة مهمة وهي ان الذي يُقبِل على النصوص الدينية لابد ان يكون مؤمناً بالله سبحانه وبما جاء به رسول الله (3) وآل بيته الطاهرين ، ومتورعاً في دينه ، ومنقاداً لهم بالتسليم والرضا والإذعان، كي لا يقع في التقصير الناشيء من نظ رة العقل النسبية التي تنساق إلى تبني نمط معين من الأحاديث دون أخرى، وفق رؤى وتوجهات معينة.

نعم، هذا لا يعني استثناء غير المؤمن والمتقي من الاطلاع على أحاديثهم (Γ)، إلا ان الثمرة المتوخاة قد لا تتحقق، وهي الهداية والتنور بنور العلم والمعرفة.

الثاني: التخلّي عن التعصّب الديني أو المذهبي في قراءة النص الديني

مرت في المبحث الأول وشطراً من المبحث الثاني الإشارة إلى أن للإختلاف في الأفق المعرفي والتباين في النزعات المذهبية أو العقدية أثراً كبيراً على الرواية والراوي ، وانهما – الإختلاف والتباين - كانا سببين رئيسيين في التحفّظ على جملة من روايات أهل البيت (Γ) من جهة، والطعن على الكثير من الرواة وتجريحهم من جهة أخرى ، وهذا برّمته يُعتبر مسوغاً يدعونا إلى التأني في تناول روايات أهل بيت العصمة (Γ)، وعدم الحكم وفق ما تمليه نظرتنا المكبَّلة بميل عقدي أو فكري معين، أو يمليه ضيق فهمنا عن إدراك المعنى المنشود من الرواية، أو التعصّب لهذا الرأي او ذاك ، وقد أشار الأئمة (Γ) إلى خطورة هذه التداعيات في مناسبات كثيرة، منها ما رُوي:

١- عن أبي عبد الله (Δ) قال:« قال رسول الله (3) من كان في قلبه حبة من خردل من عصبية بعثه الله تعالى يوم القيامة مع أعراب الجاهلية ».[٥٢]

٢- عن أمير المؤمنين علي (Δ) :« فأطفئوا ما كمن في قلوبكم من نيران العصبية وأحقاد الجاهلية، فإنما تلك الحمية تكون في المسلم من خطرات الشيطان ونخواته، ونزغاته ونفثاته ،

واعتمدوا وضع التذلل على رءوسكم، وإلقاء التعزز تح ت أقدامكم ، وخلع التكبر من أعناقكم ».[٥٣]

٣- عن أبي عبد اللّٰه (Δ):« من تعصب أو تُعصب له فقد خلع ربق الإيمان من عنقه».[٥٤]

ومن الواضح ان العصبية وأحقاد الجاهلية تحول دون الإنفلات من قبضة الشيطان ونزغه ونفثه الذي يفضي إلى الزيغ والضلال، أو يؤدي إلى إنتقاء الحديث الذي يتفق مع بعض الميول والإتجاهات، أو إنكار الحديث أو حجبه، وغيرها من اللوازم الباطلة.

والملاحظ أن ظاهرة التعصب الديني او المذهبي او الفكري قد سادت بشكل واضح في أوساط كثيرة من عالمنا بسبب النظرة الخاطئة للنص الديني التاي ولَّدت رؤى وتوجهات متعددة ومن ثم انعكست آثارها على الآخرين، لذا فان أهل البيت (Γ) يرشدوننا إلى ضابطة مهمة وهي التأني في إصدار الأحكام ، ومعرفة كيفية التعامل مع النصوص الدينية ، حذراً من الوقوع في الزيغ والضلال.[٥٥]

وكذلك يرشدوننا إلى إخلاء الذهن من كل فكرة مسبقة مهما كان نوعها قبالهم، كي يجعلنا ذلك مؤهلين لتلقي حديثهم (Γ) كما توخوه لنا لا كما تعكسه أنفسنا أو نظرتنا القاصر، لأننا بصدد التعامل مع أحاديث غير خاضعة لموازين الفكر أو النظرة العرفية ، وغير منسوبة لهذا المذهب او ذاك، وهذا يحتِّم علينا التعامل الإيماني مع أحاديثهم (Γ) والتسليم بها، وهذا التعامل الإيماني ندب إليه القران الكريم في موارد كثيرة ، منها قوله تعالى: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }[٥٦]، إذ جعل مَحكّ الإيمان هو التسليم المقرون بعدم الحرج في النفس من حكمهم (Γ)، المفضي إلى الوسطية والاعتدال والخروج من العصبية والتطرّف.

الثالث: تقديس[٥٧] كلَّ التراث الحديثي على مستوى الرواية لا العمل

تبيَّن مما سلف ان أحاديث أهل البيت (Γ) لها عمق موصول بالله سبحانه، وانها ترجمان القران الكريم، ودستور يواكب الحياة البشرية على امتدادها ، ومن هنا تأتي عظمة هذا التراث وقدسيته، وضرورة صيانته، والتحفّظ عليه، ويتحقق ذلك بجملة من الأمور : منها تدوينه ونقله كما ورد عن منبعه بقضّه وقضيضه من دون اعتماد أسبقيات فكرية أو مبانٍ تتخذ سقفاً معينا من الفهم واختزال ما عداه.

وقد شدَّد أهل البيت (Γ) في مناسبات كثيرة على رعاية التراث الروائي، وعدم التصرف به، أو حجبه، ويظهر هذا واضحاً في روايات عدة وردت عنهم(Γ)، منها:

١- عن أبي بصير، عن أبي جعفر (Δ) أو عن أبي عبد الله (Δ) قال:« لا تكذّبوا الحديث إذا أتاكم به مرجئ ولا قدري ولا حروري ينسبه إلينا فإنكم لا تدرون لعلّه شيء من الحق فيكذِّب الله فوق عرشه ».[٥٨]

٢- عن أبي عبيدة الحذاء، عن أبي جعفر (Δ) قال: سمعته يقول:« أما والله ان أحبَّ أصحابي إليَّ أورعهم وأفقههم وأكتمهم لحديثنا، وإن أسوأهم عندي حالاً وأمقتهم إليَّ الذي إذا سمع الحديث يُنسب إلينا ويُروى عنا فلم يعقله ولم يقبله قلبه، اشمأز منه وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعلَّ الحديث من عندنا خرج، وإلينا أُسند، فيكون بذلك خارجاً من ولايتنا».[٥٩]

٣- عن أبي بصير قال :« سألت أبا عبد الله (Δ) عن قول الله عزَّ وجل :{الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه}[الزمر: ١٨]، قال: هم المسلِّمون لآل محمد، الذين إذا سمعوا الحديث لم يزيدوا فيه ولم ينقصوا منه، جاؤوا به كما سمعوه ».[٦٠]

٤- عن سفيان بن السمط قال قلت لأبي عبد الله (Δ):« جُعلت فداك ان الرجل ليأتينا من قِبلك فيخبرنا عنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذلك صدورنا حتى نكذِّبه ، قال: فقال: أبو عبد الله (Δ) أليس عني يحدِّثكم؟ قال قلت : بلى، قال فيقول: لليل انه نهار وللنهار انه ليل؟ قال فقلت له : لا، قال فقال: ردّه إلينا فإنك ان كذَّبت فإنما تكذِّبنا ».[٦١]

٥- عن علي السناني عن أبي الحسن (Δ) انه كتب إليه في رسالة :« ولا تقل لما بلغك عنا أو نُسب إلينا هذا باطل وان كنت تعرفه خلافه فإنك لا تدري لِمَ قلنا وعلى أي وجه وصفناه».[٦٢]

ويتضح من النهي الوارد في أحاديث المعصومين (Γ) ضرورة نقل الحديث عنهم (Γ) من دون التصرّف في مضامينه ، حتى وان كان القائل ممن ينتحل المِلل والنِحل الأخرى ، وقد ندبنا أهل البيت (Γ) إلى النظر لما قيل لا إلى مَنْ قال[٦٣]، لذا فإن الظروف التي مر بها التراث الروائي قادت إلى اختزال الكثير من الأحاديث بسبب عدم الأخذ بهذه الضابطة.

الرابع: التخصّص في قراءة النص الديني.

إحدى أهم الضوابط التي يجب على القاريء _ أكاديميا كان أم غير ذلك - للنص الديني ملاحظتها، هو ان يكون ما يقرأه ضمن مجال تخصّصه وما يفقه فيه ، وقد غفل عن هذه الضابطة عدد كبير ممن تصدّى لأحاديث أهل البيت (Γ)، فكان لغيابها إنعكاسات سلبية على التراث الروائي من قِبل الرواة أو المحدِّثين أو الرجاليين أو غيرهم تجاه جملة من المضامين الروائية التي لم يكن لبعضهم دراية فيها، فخاضوا في ما ليس لهم به علم.

وقد نهى الله تبارك وتعالى عن ذلك فقال :{ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ }[٦٤]، فكانت آراؤهم مجانبة للصواب، وحكموا على كثير من النصوص الدينية بأحكام تسقطها عن الإعتبار والصحة وفق نظرة قَصُرَت عن بلوغ مرامي تلك النصوص.

والتراث الروائي الإمامي يطلعنا على شواهد كثيرة من هذا القبيل ، وان أهل البيت كانوا كثيراً ما يشدِّدون على ضرورة معرفة لحن القول [٦٥] في أحاديثهم ودرايتها، ومن الواضح ان معرفة ذلك لا تتأتى إلا بمعرفة خصوصيات ذلك القول.

نعم، الذي يجب التنبيه عليه هنا – وقد مرَّ ذكره في المطلب الأول من هذا المبحث - ان حديث أهل البيت (Γ) حمّال ذو وجوه وانه لا يمكن ان يؤخذ منه وجه واقتطاعه بحسب ظاهر العبارة من دون الأخذ بمجموع الوجوه، والتأمل في الإشارات والقرائن التي قد تشير إلى المعنى المقصود.

ومن الشواهد التي وردت عن أهل البيت (Γ) والتي تحث على معرفة لحن القول في أحاديثهم (Γ) ما ورد:

١- عن الإمام الباقر (Δ):« إنا لا نَعدُّ الرجل فينا فقيهاً حتى يعرف لحن القول »[٦٦].

٢- وعن الإمام الصادق (Δ):« لا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا ، وإن الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج ».[٦٧]

٣- وعنه (Δ):« رواة الكتاب كثير، ورعاته قليل، فكم مستنسخ للحديث مستغش للكتاب، والعلماء تجزيهم الدراية والجهال تجزيهم الرواية ».[٦٨]

٤- وعن الإمام الرضا (Δ):« ولا تقل لما بلغك عنّا أو نُسب إلينا هذا باطل وإن كنت تعرف خلافه، فإنك لا تدري لِمَ قُلنا وعلى أي وجه وصفه؟ »[٦٩].

وهذه الأحاديث وغيرها تنهانا عن الخوض فيما لا علم لنا به ، وإن عرض لنا ما لَمْ تبلغه عقولنا، أو مما لا تتفق معه أفهامنا، فانه يُردُّ علمه إلى الله تعالى والراسخين في العلم وهم أهل البيت (Γ)، وترشدنا إلى ان المتصدي لقراءة النص الديني لابد له من الإلمام بما يتناوله ، ومعرفة خصوصياته ودراية ما هو بصدد التعامل معه.

المطلب الثالث

محاور خارجية في قراءة النص الديني

يتناول في هذا المطلب بعض المحاور الخارجية التي يمكن ان نستفيد منها ضوابط تُعدُّ متممة للضوابط التي أتينا على ذكرها في المطلب ين السابقين، ويقصد بالمحاور الخارجية هي تلك الموارد التي يُنتزع منها ضوابط لا يمكن انتزاعها من النص الديني نفسه ، وإنما من أمور خارجيةٍ، كعرض الحديث على القرآن الكريم ، أو السنة المطهرة المقطوع بها ، وغيرها من الموارد التي سوف تتبين في ثنايا هذا المطلب، وقد قَسَّمت هذه المحاور على قسمين:

الأول: محاور منصوص عليها : وتتمثل بعرض النص الديني على الكتاب الكريم والسنّة المطهرة المقطوع بها.

الثاني: محاور غير منصوص عليها : وتتمثل بعرض النص الديني على عقيدة التوحيد وعقيدة النبوة، والتاريخ الصحيح.

القسم الأول: عرض النص الديني على المحاور المنصوص عليها.

تتضمن هذه المحاور عرض الحديث المظنون الصدور والمشكوك في نسبة مضمونه إلى المعصومين (Γ) على نص أو ظاهر الكتاب المجيد ، وعرضه أيضاً على سنّة المعصوم (Γ) المقطوع بها، ويمثّل هذان المحوران - الكتاب الكريم والسنّة المطهرة - ميزاناً شرعياً في تحصيل العلم بنسبة الأحاديث ومضامينها إلى المعصومين (Γ)، أو عدم نسبتها.

١- عرض الحديث على الكتاب الكريم.

يُعدُّ القران الكريم المصدر الأول والأساس في التشريع عند المسلمين ، والميزان الأتم للتمييز بين الحق والباطل، وهو المرجع الأول للمسلمين، قال تعالى:{... فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَا لْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }[٧٠]، وقد حثَّنا أهل البيت (Γ) على الإحتكام إليه في موارد التنازع والإختلاف ، وذلك بعرض ما هو مظنون النسبة من الأحاديث على القران الكريم ، وقد وردت جملة من الروايات الشريفة بهذا الصدد، منها ما ورد:

١ - عن أبي عبد الله (Δ) قال:« قال رسول الله (3) في خطبة بمنى أو بمكة، يا أيّها الناس، ما جاءكم عني يوافق القرآن فأنا قلته، وما جاءكم عني لا يوافق القرآن فأنا لَمْ أقله».[٧١]

٢ - عن أبي جعفر (Δ) قال:« إذا جاءكم عنّا حديث فوجدتم عليه شاهداً أو شاهدين من كتاب الله فخذوا به، وإلا فقفوا عنده، ثم رُدوه إلينا حتى يستبين لكم ».[٧٢]

٣- عن أبي عبد الله (Δ) قال:« ما لَمْ يوافق من الحديث القران فهو زخرف ».[٧٣]

٤- عن أبي عبد الله (Δ) قال:« الوقوف عند الشبهة خير من الإقتحام في الهلكة، إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه ».[٧٤]

٥- عن الإمام الهادي (Δ) قال:« ... فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التنزيل، فوجد لها موافقاً وعليها دليلاً، كان الإقتداء بها فرضاً لا يتعداه إلا أهل العناد... ».[٧٥]

يتضح من أحاديث أهل البيت (Γ) المتقدمة انها تدلّنا على ضابطة مهمة وهي ان كلَّ حديث خالف نص أو ظاهر الكتاب الكريم فانه يُحرَز العلم بعدم صحة نسبة مضمونه إلى المعصومين (Γ)، وقد أطلق بعضهم على هذا بقاعدة عرض الحديث على الكتاب الكريم[٧٦]

ومن الواضح انه في حالة عدم ثبوت نسبة الأحاديث إلى أهل البيت (Γ) وعدم اتفاق مضامينها مع كتاب الله جلَّ شأنه ، فلا يبقى مجال إلا ردّها إلى الله تعالى والراسخين في العلم وهم الرسول الأكرم (3) وآل بيته الطاهرين.

٢- عرض الحديث على السنّة القطعية.

تقدّم الكلام عن ان السنة المطهرة تأتي في المرتبة الثانية بعد الك تاب الكريم من جهة المكانة، وانها المصدر الثاني للتشريع، فجاءت مُفسِّرة لِما في الكتاب الكريم وشارحة لمجملاته، وانها حملت الكثير من العلوم والمعارف ، فشملت جميع الأصعدة، سواء في الأصول أم الفروع أم الأخلاق أم في غيرها من مجالات الحياة.

وأيضا فإن سنّة المعصوم ين (Γ) المقطوع بها تُعدُّ ميزاناً شرعياً لا غنى عنه ، وصنواً متمماً للقرآن الكريم في تحصيل العلم بثبوت مضامين الأحاديث عن المعصومين (Γ) .

وقد وردت روايات متواترة بالمعنى [٧٧]، حثَّت على معرفة نسبة الحديث المظنون إليهم (Γ) وذلك بعرضه على ما هو المقطوع ثبوته عنهم، ومن هذه الروايات :

١ - ما ورد عن أمير المؤمنين علي (Δ) في كتابه إلى مالك الأشتر ، قال:« واردد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب، ويشتبه عليك من الأمور، فقد قال الله سبحانه لقوم أحب إرشادهم: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ا لرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ } [النساء: ٥٩]، فالراد إلى الله الآخذ بمحكم كتابه، والراد إلى الرسول الآخذ بسنته الجامعة غير المتفرقة ».[٧٨]

٢- عن سدير عن أبي جعفر وأبي عبد الله (Δ) أنهما قالا:« لا تُصدِّق علينا إلا بما يوافق الكتاب وسنة نبيه ».[٧٩]

٣- عن أبي عبد الله (Δ) قال:« لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة ... فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنّة نبينا(3)، فإنا إذا حدَّثنا قلنا قال الله عز وجل، وقال رسول الله(3) ».[٨٠]

٤- عن أبان بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور قال : وحدثني حسين بن أبي العلاء أنه حضر إبن أبي يعفور في هذا المجلس قال:« سألت أبا عبد الله (Δ) عن إختلاف الحديث يرويه من نثق به ومنهم لا نثق بـه؟ قال :« إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله (3) وإلا فالذي جاءكم به أولى »[٨١]

٥- عن أبي جعفر الثاني (الإمام الجواد) (Δ) في مناظرته مع يحيى بن أكثم أنه قال :« قال رسول الله (3) في حجة الوداع: قد كثرت عليَّ الكذّابة وستكثر ، فمَنْ كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وسنتي ، فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به، وما خالف كتاب الله وسنَّتي فلا تأخذوا به ».[٨٢]

يتضح من الروايات الشريفة أعلاه انها ترسم لنا ضابطة مهمة وهي ان كل حديث مظنون النسبة إلى المعصومين (Γ) إذا عرض على السنَّة المطهرة المقطوع بها ووافقها فإنه من حديثهم، وان لَمْ يوافقها فإنه ليس من حديثهم (Γ)، والذي جاء به أولى به.

القسم الثاني: عرض النص الديني على المحاور غير المنصوص عليها.

تقدمت في القسم السابق الإشارة إلى عرض الحديث ع لى المحاور الشرعية التي شملت العرض على الكتاب الكريم والسنة المطهرة المقطوع بها لتحصيل العلم بثبوت الحديث ومضامينه عن المعصوم (Δ)، وسوف يتناول هذا القسم المحاور غير الشرعية التي يُعرض عليها النص الديني والتي تُعدُّ جزءاً مُكمِّلاً للمحاور الشرعية وتشاطرها في مهامها.

ويُقصد بالمحاور غير الشرعية هي تلك الموارد - غير الكتاب الكريم والسنة المطهرة - التي يُعرض عليها النص الديني، فيدخل العقل كعنصر مهم في الحكم بصحة نسبة مضمونه إلى المعصومين (Γ)، وهذه المحاور هي:

الأول: عرض النص الديني على ضروريات الدين.

الثاني: عرض النص الديني على التاريخ الصحيح.

المحور الأول: عرض النص الديني على ضروريات الدين

ويقضي ذلك بعرض مضمون الحديث المشكوك صحته على ما ثبت أنه من ضروريات الدين، فما خالف هذه الضروريات يحكم العقل بعدم نسبته للمعصومين (Γ)، ومن أهم هذه الضروريات هي:

١- عرض الحديث على عقيدة التوحيد.

تُعدُّ عقيدة التوحيد الأصل الأول من أصول الدين الذي نادت به جميع الشرائع السماوية ، وقد دلَّتنا عليه مقتضى الفطرة السليمة ، وجاءت النصوص الدينية مفصِّلة لبعض خصوصياتها ومؤيدة لتلك الفطرة، لا انها دالة عليه، لأن الأصول لا يجوز فيها التقليد ولا التعبُّد.

ويُقصد بعرض الحديث على عقيدة التوحيد، هو أن كلَّ حديث تنافي مضامينه هذه العقيدة كالقول بوجود شريك للباري جلَّ شانه ، أو القول بأن الله تعالى مخلوق أو غير ذلك ، فانه يُحكم عليه بعدم نسبته للمعصومين (Γ).

وتستند هذه الضابطة على العقل في بيان ظو اهر التوحيد، إذ إن وجوب النظر في عقيدة التوحيد هو وجوب عقلي، أي لا يستقي وجوبه من النصوص الدينية، وإنما بمقتضى الفطرة التي فُطِر الناس عليها جميعاً ، قال تعالى:{ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ}[٨٣].

يقول الشيخ الصدوق (ت/٣٨١ه) في هذا الصدد:« إن الله تعالى فطر جميع الخلق على التوحيد ».[٨٤]

ويقول الشيخ المظفر (ت/١٣٨٣ه) بهذا الصدد:« إن الذي نعتقده أن عقولنا هي التي فرضت علينا النظر في الخلق ومع رفة خالق الكون ، كما فرضت علينا النظر في دعوى من يدَّعي النبوة وفي معجزته ... وما جاء في القرآن الكريم من الحثِّ على التفكير واتباع العلم والمعرفة، فإنما جاء مقرِّراً لهذه الحرية الفطرية في العقول التي تطابقت عليها آراء العقلاء»[٨٥]

وقال في موضع آخر« إن معرفةوجود الله من الضرورات الأزلية ».[٨٦]

وقد وردت في هذا السياق روايات عن المعصومين(Γ) تشير إلى ذلك ، منها:

١- عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (Δ) قال:« قلت: فطرة الله التي فطر الناس عليها ؟ قال: التوحيد »[٨٧]

٢- عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (Δ) قال:« سألته عن قول الله عز وجل : فطرة الله التي فطر الناس عليها، ما تلك الفطرة؟ قال : هي الإسلام، فطرهم الله حين أخذ ميثاقهم على التوحيد، قال: ألست بربكم؟ وفيهم المؤمن والكافر ».[٨٨]

ويظهر هنا أن الفطرة السليمة هي التي توصل إلى معرفة الله سبحانه وتوحيده والعقل يأتي هنا مترجماً لتلك الفطرة ، وهذا يشكِّل لنا ضابطة مهمة وهي ان كل حديث وافق مضمون

التوحيد، فالعقل يحكم بصحة نسبته إلى المعصوم (Δ)، وما لم يوافق عقيدة التوحيد فانه يُحكم بعدم نسبة ذلك الحديث إليهم (Γ).

٢- عرض الحديث على عقيدة النبوة.

تُعدُّ النبوة أصلاً من أصول الدين عند جميع الفِرق الإسلامية ، وقد دلنا عليها العقل والنصوص الشرعية، أما العقل فلأنه يدرك انَّ أحد أسباب الهداية إلى الطريق الصحيح للتكامل الحقيقي للإنسان هو بعث الأنبياء (Γ)، ويُحتِّم مجموعة من الخصائص في شخصهم (Γ).

وأما النصوص الشرعية فإنها تؤكد ذ لك وتعدِّد تلك الخصائص وتوضِّحها ، مما يُشكِّل ذلك الإعتقاد بعصمتهم وخلوهم عن النقائص الخَلقية والخُلقية ومن ثم إمكان تمييز كل حديث ينافي هذا الإعتقاد، والحكم عليه بعدم نسبته إلى المعصومين (Γ).

وقد وردت في المقام – مضافاً إلى الآيات الكريمة[٨٩] - جملة من الروايات الشريفة التي وصفت الأنبياء (Γ) بأوصاف رفيعة مختلفة، ومن هذه الروايات:

١- ما ورد عن أمير المؤمنين علي (Δ) في وصف الأنبياء (Γ) بقوله:« فاستودعهم في أفضل مستودع، وأقرَّهم في خير مستقر، تناسختهم كرائم الأصلاب إلى مُطهرات الأرحام، كلَّما مضى منهم سلف قام منهم بدين الله خلف، حتى أفضت كرامة الله سبحانه إلى محمد (3)، فأخرجه من أفضل المعادن منبتاً، وأعز الأرومات مغرساً، من الشجرة التي صدع منها أنبياءه، وانتخب منها أمناءه ».[٩٠]

٢- ما ورد عن أبي عبد الله الصادق (Δ) في حديث طويل له بعد أن سأله الزنديق من أين أُثبت الأنبياء والرسل، فقال (Δ):« إنه لما أثبتنا أن لنا خالقاً صانعاً متعالياً عنّا وعن جميع ما خلق، وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً لم يجز أن يشاهده خلقه، ولا يلامسوه، فيباشرهم ويباشروه، ويحاجَّهم ويحاجّوه، ثبت أن له سفراء في خلقه ... وهم الأنبياء (Γ) وصفوته من خلقه، حكماء مؤدَّبين بالحكمة، مبعوثين بها، غير مشاركين للناس في شيء من أحوالهم ، مؤيَّدين من عند

الحكيم العليم بالحكمة، ثم ثبت ذلك في كل دهر وزمان مما أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين، لِكيلا تخلو أرض الله من حجة يكون معه علم يدل على صدق مقالته ».[٩١]

٣- ما ورد عنه (Δ) في وصف الطينة التي خلق الله منها الناس ، بقوله:« الطينات ثلاثة: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطينة، إلا أن الأنبياء هم صفوتها وهم الأصل ولهم فضلهم والمؤمنون الفرع من طينة لازب، كذلك لا يُفرِّق الله بينهم وبين شيعتهم ، وطينة الناصب من حماء مسنون ...».[٩٢]

وهذه الأحاديث تكشف عن تنزه الأنبياء (Γ) من الرجس والزلل ، وتثبت طهارتهم وعصمتهم، ويتضح هنا ان كلا من العقل والنقل يشتركان في تحديد ميزان بيِّن يُعرض عليه كل حديث ورد فيه مضامين يُشَك انها تُنسب للأنبياء (Γ) أو انها من صفاتهم ، فيُحكم عليه حينئذٍ بعدم صحة نسبة مضمونه إلى المعصومين (Γ)، إذا كانت مضامينه لا تتفق مع عقيدتنا بالنبوة عقلاً ونقلاً، وبصحة نسبته إلى المعصومين (Γ) إذا اتفقت مضامينه مع ما قرره العقل والنقل بهذا الشأن.

٣- عرض الحديث على التاريخ الصحيح.

ويُقصد بالتاريخ الصحيح هو ما ثبت انه من التاريخ بالعلم واليقين ، والذي اتفق عليه علماء المسلمين وأهل السير والتاريخ ، وهو حينئذٍ يُعدُّ أحد أهم المعايير في تمييز الحديث الذي يحمل المضامين التاريخية الصحيحة عن الحديث ذي المضمون التاريخي المكذوب أو المزيَّف، ويتحقق ذلك بعرضه على التاريخ الصحيح، فما وافقه أُخذ به وما خالفه أُعرض عنه.

وهذا العرض ثبتت مشروعيته بحكم العقل ، والكتاب الكريم أرشد إلى حُكم العقل ، فقد وردت في الكتاب الكريم آيات عدة شكَّلت أساساً لنقد كثير من الروايات التي تحمل وقائع تاريخية مغلوطة، مثل اتهام المشركين الرسول الأكرم (3) بأنه كان يقف على قيِّن بمكة من أهل الروم كان يعمل السيوف ويبيعها، فأنزل الله سبحانه: {وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ

الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ }[٩٣]، ومثل ما و رد في شأن النبي إبراهيم (Δ)، فقد ردَّ القرآن الكريم الدعاوى الكاذبة من اليهود والنصارى ، ودحض مزاعمهم، قال تعالى:{مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلاَ نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ }[٩٤].

وقد عدَّ كثير من نُقّاد الحديث أن التاريخ هو أحد المَعايير المهمة في نقد الحديث، ويرجع ذلك إلى اعتباره قرينَة قطعية على كذب الخبر وترجيح القطع والاطمئنان على الظن.[٩٥]

وتجدر الإشارة أن لمعرفة جو الرواية وواقعها التاريخي وما اكتنفتها من ظروف أثراً كبيراً في معرفة صحة الرو اية، وأنها في أي مناسبة قِيلت ، وعن أي إمام صدرت ، وما إذا قِيلت في مورد التقية أو لا ، وغير ذلك، فالمتتبع للأحداث التاريخية التي عاصرت المعصومين (Γ) يجد أنها مليئة بالصراعات التي توجب على الباحث دراسة الظروف التاريخية التي أحاطت بالروايات التي وردت عنهم (Γ)، حالها حال الآيات الكريمة التي لا يمكن تفسيرها من دون الوقوف على قصتها – كما يقول الواحدي – وبيان السبب الذي نزلت فيها.[٩٦]

ويتضح مما تقدم أن التاريخ الصحيح يمثِّل أساساً ومعياراً في معرفة صحة مضامين جملة من الأحاديث التاريخية ، وان هذا الحكم بالصحة إنما يجر ي بلحاظ موافقة مضامين الأخبار للتاريخ الصحيح، وان كل حديث لا توافق مضامينه التاريخ الصحيح يحكم العقل بعدم الصدور.

ويتحصَّل مما تقدم أن كلاً من المحاور المنصوص عليها والمحاور غير المنصوص عليها تكوِّن لنا ضوابط تمثّل ميزاناً ومعياراً مهماً في معرفة نسبة مضامين الأحاديث إلى المعصومين (Γ).

خلاصة:

يتضح مما تقدم ان روايات أهل البيت (Γ) حدَّدت لنا محاور مهمة يُتنزع منها ضوابط تساعد على قراءة النص الديني بالنحو الذي يقينا – عند مراعاتها – من الخروج عن جادة الصواب ، إما بالوقوع بالتفسير الخاطيء، أو بالتأويل المستند إلى رؤية معينة، أو انتقائية خاصة للحديث،

وقد شملت هذه المحاور لحاظات متعددة ، فمنها ما كان البحث فيها يتعلق بأمور داخلية ، وهي تلك الأمور التي ترشدنا إلى معرفة ان هذا النص الديني هو نص المعصوم (Δ) من كلامه نفسه من دون لحاظ أمر خارجي يُستعان به في معرفة ذلك، ومنها ما كان البحث يتعلق بأمور تختص بقاريء النص الديني ، وهذه الأمور تقرض على الباحث المنصف أن يضع نصب عينيه مجموعة من الضوابط حتى يصح له تلمّس أبعاد النص الديني ، وسبر أغواره بالشكل السليم ، وبالوقت نفسه تمنعه تلك الضوابط - حين مراعاتها – من الوقوع في الزيغ عن الحق أو الإنكار المفضي إلى الجحود أو الضلال المؤدي إلى الكفر، ومنها ما كان البحث يختص بأمور خارجية، وهي تلك الموارد التي يُنتزع منها ضوابط لا يمكن انتزاعها من النص الديني نفسه ، وإنما من أمور خارجية، كعرض الحديث على القرآن الكريم، أو السنة المطهرة المقطوع بها، وغيرها من الموارد يستفاد منها ضوابط تُعدُّ متممة للضوابط الأخرى.

Abstract

It is thus clear that the accounts of the household (peace be upon Him and His progeny) set us the task of axes Intense which controls help to read religious text belch which certainly - when observed - from getting out of the right path, either falling into the wrong interpretation, or alongside their document to a particular vision, or selective private to talk, have included these themes for multiple Haste, some of which was searched regard to internal matters, which are those things that guide us to know that this religious text is the infallible text (D) of the same words without can thus is an external be activated in the knowledge that, including what the research on matters of jurisdiction bakery religious text, and these things lend a researcher fair to put the mind set of controls so true to him touch the religious text dimensions, and sounding Gouache properly, and time itself prevent such controls - when observed - from falling into the aberration for right or denial leading to ingratitude or delusion that leads to infidelity, including what was researching specialized external things, which are those resources that snatch them controls cannot be taken away from the religious text itself, but from external things, as a show talk on the Koran, or the Sunnah lump out, and other resources utilized controls are complementary to other controls.

المصادر:

- خير ما يُبتدأ فيه القرآن الكريم

- إبن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١ه):

١. لسان العرب، د.ط.، قم، ١٤٠٥هـ.

- الإحسائي، محمد بن علي بن إبراهيم (ت ٨٨٠ ه):

٢. عوالي اللئالييء، تحقيق: مجتبى العراقي، ط١، مطبعة سيد الشهداء ، قم المقدسة، ١٤٠٣ه.

٣. المجلّي لمرآة المنجِّي ، تحقيق: رضا يحيى بور فارمد ، جمعية ابن أبي جمهور لإحياء التراث، ط١، ٢٠١٣م.

- الآمدي، علي بن محمد (ت ٦٣١ه):

٤. غرر الحكم ودرر الكلم، ط١، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٣٦٦ش.

- الأنصاري، مرتضى (ت ١٢٨١ه):

٥. فرائد الأصول، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط١، مطبعة باقري، قم المقدسة، ١٤١٩ه.

- البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤ه):

٦. المحاسن، د.ط.، دار الكتب الإسلامية، طهران،١٣٧٠ه.

- الجواهري، محمد حسن (ت ١٢٢٦ه):

٧. جواهر الكلام، تحقيق:عباس القوچاني، ط٢، طبعة خورشيد، قم، ١٣٦٥ش.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ه):

٨. الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار ، ط٤، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٤٠٧ه.

- الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ه):

٩. وسائل الشيعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت [Γ] لإحياء التراث، ط٢، مطبعة مهر، قم المقدسة، ١٤١٤ه.

- الحرّاني، محمد بن الحسن (ق٤ه):

١٠. تحف العقول، تحقيق: علي أكبر الغفاري ، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، ٤٠٤ه.

- حسن عثمان:

١١. منهج البحث التاريخي، ط٨، دار العارف، بيروت، ١٤٣٢ه.

- حسين حسن:

١٢. نقد الحديث في علم الرواية وعلم الدراية، ط١، مؤسسة الوفاء، لبنان، ١٤٠٥ه.

- دار الفاضل:

١٣. الإمام جعفر الصادق (Δ) في نظر علماء الغرب، ط٢.

- الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦ه):

١٤. تفسير الرازي (التفسير الكبير)، د.ط.، مطبعة الشهيد، قم المقدسة، ١٤٠٦ه.

- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤ه):

١٥. البرهان في علوم القرآن، ط١، دار إحياء الكتب العربية، حلب، ١٣٧٦ش.

- الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ه):

١٦. الفايق في غريب الحديث، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ه.

- السرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٩٠ه):

١٧. أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٤ه.

- الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦ه):

١٨. نهج البلاغة، ط١، مطبعة النهضة، قم المقدسة، ١٤١٢ه.

- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي العاملي(ت ٩٦٦ه):

١٩. الرعاية في علم الدراية، تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، ط٢، بهمن، قم المقدسة، ١٤٠٨ه.

- الصالح، صبحي (ت ١٤٠٧ه):

٢٠. دراسات في فقه اللغة، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٩ه.

- الصدر، حسن بن هادي (ت ١٣٥١ه):

٢١. نهاية الدراية، تحقيق: ماجد الغرباوي،

٢٢. د.ط.، مطبعة اعتماد، قم المقدسة، ١٣٦٦ش.

- الصدوق القمي، محمد بن علي (ت ٣٨١ه):

٢٣. الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، ط١، دار المفيد، قم، ١٤١٤ه.

٢٤. التوحيد، تحقيق:هاشم الحسيني الطهراني، د.ط.، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم،د.ت. .

٢٥. معاني الأخبار، تحقيق: علي أكبر الغفاري، د. ط.، انتشارات إسلامي وابسته بجامعة مدرسين حوزهء علميه، قم، ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش.

- الصفار، محمد بن الحسن بن فروخ (ت ٢٩٠ ه):

٢٦. بصائر الدرجات، تحقيق: حسن كوچه باغي ، د.ط.، مطبعة الأحمدي، طهران، ١٤٠٤ه.

- الطباطبائي، محمد حسين (ت ١٤١٢ه):

٢٧. الميزان في تفسير القرآن د.ط.، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، د.ت. .

- الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب (ت ٥٤٨ه):

٢٨. الاحتجاج، د.ط.، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦ه.

- الطبرسي، علي بن الحسن (ت ق٧):

٢٩. مشكاة الأنوار، تحقيق: مهدي هوشمند، ط١، دار الحديث للطباعة، قم، ١٤١٨ه.

- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ه):

٣٠. اختيار معرفة الرجال ، تحقيق: ميرداماد الأسترابادي ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مطبعة بعثت، قم المقدسة، ١٤٠٤ه.

- العسكري، أبو هلال (ت ٣٩٥ن):

٣١. معجم الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢ه.

- الغازي، داود بن سليمان (ت ٢٠٣ه):

٣٢. مسند الرضا [Δ]، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالي ، ط١، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤١٨ه.

- ، القيرواني، ابن رشيق (ت٤٥٦ه):

٣٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠ه.

- الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ه):

٣٤. الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط٥، مطبعة حيدري، قم، ١٣٦٣ش.

- اللواساني، حسن الحسيني (ت ١٤٠٠ه):

٣٥. نور الأفهام في علم الكلام ، تحقيق: ابراهيم اللواساني ، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢٥ه

- المامقاني، عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١ه):

٣٦. مقباس الهداية، تحقيق: محمد رضا المامقاني ، ط١، مطبعة مهر ، قم المقدسة، ١٤١١ه،

- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي بن عبد المقصود (ت ١١١١ه):

٣٧. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.

- محمد ضاري هادي:

٣٨. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية ، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٨م.

- المحمودي، تحقيق ضياء الدين:

٣٩. الأصول الستة عشر من الأصول الأولية ، تحقيق: مهدي غلام علي، ط١، دار الحديث، قم، ١٤٢٣ه.

- مركز الثقافة والمعارف القرآنية:

٤٠. علوم القرآن عند المفسرين ، ط٢، مطبعة مؤسسة بوستان كتاب، قم المقدسة، ١٤٢٨ه.

- المظفر، محمد رضا (ت ١٣٨٨ه):

٤١. عقائد الإمامية، ط١، مطبعة بهمن، قم، د.ت. .

٤٢. المنطق، د.ط.

- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري (ت ٤١٣ه):

٤٣. الاختصاص، تحقيق: علي أكبر الغفاري ، محمود الزرندي، ط٢، دار المفيد ، بيروت، ١٤١٤ه.

- النعماني، محمد بن إبراهيم (ت ٣٨٠ه):

٤٤. كتاب الغيبة، تحقيق: فارس حسون كريم، ط١، مطبعة مهر، قم المقدسة، ١٤٢٢ه.

- الواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨ه):

٤٥. أسباب النزول، د. ط.، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٣٨٨ه.

(١) يُقصد بالنص الديني هنا : هي النصوص الشرعية من الكتاب الكريم والسنة المطهرة المتمثلة بأقوال أئمة أهل البيت (Γ) وأفعالهم وتقريرهم، وحيث ان حدود البحث هنا تتعلق بالسنة المطهرة، فإن النص الديني يُقصد به هنا خصوص أقوالهم (Γ).

(٢) يُقصد بالسنة المطهرة: هي أقوال أئمة أهل البيت (Γ) أو فعلهم أو تقريرهم. ينظر: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، الرعاية في علم الدراية: ٤٩، والصدر، حسن، نهاية الدراية: ٨٥، والمامقاني، عبد الله، مقباس الهداية ١: ٦٨.

(٣) ينظر: الحرّاني، الحسن بن علي، تحف العقول: ٦، الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الإحتجاج ١: ٢٨١.

(٤) قال رسول الله (3):« إنا معاشر الأنبياء نكلّم الناس على قدر عقولهم ». البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن ١: ٢٢٦.

(٥) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات:٤٩.

(٦) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ١٤٧.

(٧) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ١٤٥.

(٨) الطوسي، محمد بن الحسن، إختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٤٩٠.

(٩) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢٦: ١.

(١٠) اللواساني، حسن الحسيني، نور الأفهام في علم الكلام ١: ٥١٦ – ٥١٧.

(١١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢٦: ٣١٧.

(١٢) النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة: ٨٨.

(١٣) المجلسي، محمد باقر، المصدر نفسه٢٦: ١٦.

(١٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٥٣.

(١٥) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢٦: ٣١٦.

(١٦) المحمودي، تحقيق ضياء الدين، الأصول الستة عشر من الأصول الأولية:٢١.

(١٧) ينظر: الجواهري، محمد حسن النجفي، جواهر الكلام ٢٦: ٦٧.

(١٨) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٢٩٧.

(١٩) الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار٣: ٢.

(٢٠) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٧.

(٢١) الطوسي، محمد بن الحسن، إختيار معرفة الرجال للكشي ١: ٣٥٠.

(٢٢) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٦٦.

(٢٣) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ٤٠٣، والمفيد، محمد بن محمد، الإختصاص: ٣٣.

(٢٤) البقرة: ٢٨٢.

(٢٥) الأعراف: ٢٦.

(٢٦) يونس: ٢٣.

(٢٧) سبأ: ٢٨.

(٢٨) الأنبياء: ١٠٧.

(٢٩) ينظر: الرازي، محمد بن عمر، تفسير الرازي ٩: ١٣٧، والآمدي، علي بن محمد، غرر الحكم: ٧٩٤٦.

(٣٠) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الرسائل (٥٣) ٣: ٨٤.

(٣١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٢: ٢٧٥

(٣٢) الإحسائي، إبن أبي جمهور، المجلّي لمرآة المنجّي: ١٦٩.

(٣٣) الصدوق، محمد بن علي، التوحيد: ١٨٠.

(٣٤) ينظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن ٣: ١٩.

(٣٥) ينظر: دار الفاضل، الإمام جعفر الصادق (Δ) في نظر علماء الغرب: ٨٧ و ١١٣.

(٣٦) لقمان: ٢٨.

(٣٧) اللحن في اللغة: الخطأ في الإعراب، أو الميل عن جهة الاستقامة. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح ٦: ١١٩٢، وابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب ١٣: ٣٧٩.

(٣٨) ينظر كتاب المجازات النبوية للشريف الرضي ، ولسان العرب لابن منظور كأمثلة على الإحتجاج بالحديث الشريف في اللغة، إذ استقوا شواهد كثيرة من كلمات المعصومين (Γ) .

(٣٩) الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار: ٣٢٠.

(٤٠) الإحسائي، محمد بن علي، عوالي اللئالىء ٤: ١٢٠. ينظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٧٠: ٢٧٤.

(٤١) ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الفايق في غريب الحديث ١: ٩.

(٤٢) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الخطبة (٢٣٣) ٢: ٢٢٦.

(٤٣) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، المصدر نفسه، الحكمة (١٢٠) ٤: ٢٨.

(٤٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٥٢، والطبرسي، علي بن الحسن، مشكاة الأنوار: ٢٥٠.

(٤٥) ينظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة: ١٤٢، ومحمد ضاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٥٩، والقيرواني، إبن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١: ٩٠.

(٤٦) الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الإحتجاج : ٤٥٧.

(٤٧) البقرة: ٢-٣.

(٤٨) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ٢٦:٢.

(٤٩) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ١٤٩.

(٥٠) الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الإحتجاج : ٤٥٧.

(٥١) ينظر: الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان ١٩: ٢١٨.

(٥٢) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ١٥: ٣٧١.

(٥٣) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الخطبة (١٩٢) ٢: ١٤١.

(٥٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ٢: ٣٠٧.

(٥٥) ينظر: الغازي، داود بن سليمان، مسند الرضا (Δ): ٣٥ – ٣٦.

(٥٦) سورة النساء: ٦٥.

(٥٧) يقصد بتقديس التراث الحديثي هو تعظيمة وتنزيهه واحترامه، والخضوع التام لكل ما ورد فيه.

(٥٨) البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن ١: ٢٣٠.

(٥٩) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ٨٨.

(٦٠) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٣٩٢.

(٦١) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ٥٥٨.

(٦٢) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ٨: ١٢٦.

(٦٣) ينظر: الآمدي، علي بن محمد، غرر الحكم ودرر الكلم ١: ٢٢٩.

(٦٤) الإسراء: ٣٦.

(٦٥) يُستعمل هذا اللفظ (لحن القول) في مناسبات عديدة، ولكن المقصود به هنا هو معرفة فحوى كلام المعصوم (Δ) ومعناه، ومقصده ومغزاه، وقد يسمى بـ(فحوى الخطاب)، ويقال له ما يُعقل عند الخطاب ولكن لا بلفظه. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح ٦: ١١٩٣، والعسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية: ٣٩٨.

(٦٦) ينظر: الصدوق، محمد بن علي، التوحيد: ٤٥٩.

(٦٧) ينظر: الصدوق، محمد بن علي، معاني الأخبار٣: ٢.

(٦٨) المجلسي، محمد باقر، المصدر نفسه ٢: ١٦١.

(٦٩) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ٥٥٨.

(٧٠) سورة النساء: ٥٩.

(٧١) ينظر: البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن ١: ٢٢١.

(٧٢) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ٢: ٢٢٢.

(٧٣) ينظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ١: ٦٩.

(٧٤) الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة ٢٧: ١١٩.

(٧٥) الحرّاني، الحسن بن علي، تُحف العقول عن آل الرسول (3): ٣٤٣.

(٧٦) ينظر: السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي ٢: ٩٦.

(٧٧) ينظر: الأنصاري، مرتضى، فرائد الأصول ١: ٢٤٧.

(٧٨) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة٣، الخطبة (٤١): ٩٣.

(٧٩) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار٢: ٢٤٤.

(٨٠) الطوسي، محمد بن الحسن، إختيار معرفة الرجال للكشي٢: ٢٢٤.

(٨١) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن ١: ٢٢٥.

(٨٢) الطبرسي، أحمد بن علي بن أبي طالب، الإحتجاج ٢: ٢٤٦.

(٨٣) الروم:٣٠.

(٨٤) الصدوق، محمد بن علي، الإعتقادات: ٣٦.

(٨٥) المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية: ٢٣.

(٨٦) المظفر، محمد رضا، المنطق ٢: ١٧٦.

(٨٧) البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن ١: ٢٤١.

(٨٨) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار ٣: ٢٨٧.

(٨٩) مثل قوله تعالى في إبراهيم (Δ):{إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ شَاكِرًا لأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم} [سورة النحل: ١٢٠ – ١٢٢].

(٩٠) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، الخطبة (٩٤) ١: ١٨٥.

(٩١) الصدوق، محمد بن علي، التوحيد: ٢٤٩.

(٩٢) الصفّار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ٣٦.

(٩٣) سورة النحل: ١٠٣.

(٩٤) سورة آل عمران: ٦٧.

(٩٥) ينظر: حسن عثمان، منهج البحث التاريخي: ٢٠ –٢١، وحسين حسن، نقد الحديث في علم الرواية وعلم الدراية ٢: ٨٧.

(٩٦) ينظر: الواحدي، علي بن أحمد، أسباب النزول:٢، ومركز الثقافة والمعارف القرآنية، علوم القرآن عند المفسرين١: ٢٣٠.